بقلم: علي أبو إدريس

فديناك من ربعٍ وإن زدتنا كربـــا

فإنك كنت الشرق للشمس والغربا

ومن صَحِب الـدنيـا طـويلاً تقلبت

على عينيه حتى يرى صـدقها كذبا

بهذه الأبيات لأبي الطيب المتنبيء، افتتح السياسي السوداني والمؤرخ عـرَّاب نقد النخبة السودانية الدكتور منصور خالد، سِفْره المعروف ذائع الصيت (النخبة السودانية وادمان الفشل)، ولعل الدكتور يخبرنا بهذه البداية بالحكمة التي لا زالت غائبة في مسيرة التاريخ السوداني، تلك الحكمة التي تجيء كالشهد بعد إبر النحل، وتجيء بتقلب الأيام ومعاركة الأحداث، وتجيء بعد مصاحبة الدنيا طويلاً ودفع تكاليفها الباهظة.

ولعلَّ من المهم مع رحيل الدكتور منصور خالد – عليه من الله الرحمات – أن نسلط الضوء على مشروعه الأهم في نقد النُّخبة، ونستخلص بعض العبر المضيئة لنظرنا في راهننا السياسي ونحن على أعقاب ثورة لما تُكمِل نضجها السياسي بعد، وواقع لما يقطف المواطن السوداني ثمرته بعد، وإن مَن لم يتعلم من التاريخ «محكوم عليه بتكراره» وهذاهو الجحر الذي يلدغ منه السودان مرة بعد مرة.

سنتناول في هذا المقال من هو منصور خالد؟ وذلك بإضاءة عامة على مسيرته السياسية، ولماذا نسلط الضوء على أفكاره النقدية، بمعنى : ما الخصائص التي تميّز أفكاره والتى نرى غيابها في راهننا السياسي وأهمية حضورها في هذه الفترة، ونقطف عدداً من النماذج في رؤاه التي نرى أن فيها تناصّاً بين اليوم والبارحة مثل رؤاه حول الدستور، الخدمة المدنية، المزايدة السياسية، كما نمضي لسمة أخرى تميز المشروع الحركي-النظري له يمكن أن نسميه الخروج عن الثنائيات الكلاسيكية.

من هو منصور خالد ؟

هناك عدد من التعريفات بالدكتور منصور خالد مبثوثة على شبكة الانترنت لمن أرادها، ابتداءاً بالميلاد والنشأة، مروراً بالمراحل التعليمية والدراسية حتى تخرجه من جامعة الخرطوم كلية القانون والماجستير بالولايات المتحدة الأمريكية ثم الدكتوراة بجامعة باريس، وانتهاءاً بكتاباته وأعماله حتى وفاته بالأمس، ما يهمني هنا هو الإشارة إلى الفترة التي سطع فيها نجم الدكتورمنصور خالد كأحد أعمدة الحقبة المايوية التي حكم فيها جعفر نميري، منذ انقلاب النميري في مايوعام ١٩٦٩، باعتبار أن انتهاء فترة النميري كان مع ثورة مارس-أبريل ١٩٨٥، لكن الفترة التي كان فيها منصور خالد جزءاً من النظام المايوي بقدر معتبر من الفعالية يمكن تحديدها بعشر سنوات تقريباً من (١٩٦٩ حتى ١٩٧٩)، تقلب فيها بين المواقع كوزير خارجية السودان، وتارة وزيراً للشباب والرياضة، وغيرها من المواقع، ويعرفه البعض كأحد أبرز الأعمدة النظرية لتأسيس نظام مايو، ومهندس اتفاقية السلام مع الجنوب أديس أبابا من العام ١٩٧٢.

اللافت في مسيرة الدكتور منصور خالد هو أنه طيلة الفترة التي يمكن اعتبارها أخصب فترات عطائه السياسي-قبل انخراطه لاحقاً مع الحركة الشعبية بعد انشقاقه عن نظام مايو- لم يكن له انتماء لأي حزب أو تيار سياسي، ولا حتى التزام ايديولوجي واضح، وبقليل من الاستقراء يمكننا اعتباره تكنوقراط ذوالتزام سياسي-حركي عملي من غير اندماج في هذا الاتجاه أو ذاك.

ما الذي يميز الممارسة السياسية الحركية والنظرية للدكتور منصور خالد؟

أولاً: النقد المركب والتشخيص الشامل:

لم ينظر الدكتور منصور خالد في تحليله لمشكلة السودان ونقده للنخبة حذومنكبيه، ولم يكتفِ بالسائغ والرائج في سوق التحليل والتشخيص لأدواء السودان، بل كان نقده مركباً من مستويين، مستوى يُرجِع عدداً من الإشكالات لحقبة ما بعد الاستعمار-الاستقلال، ومستوى آخر ينقد فيه الممارسة السياسية للنخبة.

إنَّ أول ما يسترعي الانتباه في نظرة الدكتور للمشكل السوداني، هو رؤيته لها كسلسلة متصلة يجر بعضها بعضاً من الماضي إلى الحاضر فلا يقع في براثن الاجتزاء أو الاختزال أو القراءات الايديولوجية القاصرة، فنجده مثلا في تحليله لأحد أشهر المشاكل التي لا تزال ماثلة حتى اليوم والتي قامت على إثرها النزاعات والحروبات الأهلية في عدد من مناطق البلاد وهي مشكلة «التنمية غير المتوازنة» والتي أفرزت بدورها اليوم ما يمكن أن نسميه بأدبيات المركز والهامش، فماذا يقول الدكتور في نظرته لجذر هذه المشكلة؟ نجد أنه سماها « ورثة عرجاء» أورثها الاستعمار ابتداءاً للبلاد، ولا ينقص هذا أو يعفي النخبة السياسية من المسؤولية لاحقا عن أخطاءها الجسيمة في التعامل مع هذا الملف، لكن أول الشفاء هو تشخيص الداء من بدايته، ففي هذه التركيبة العرجاء يقول الدكتور:

« لقد أورث الاستعمار أهل السودان، اقتصاداً ظللنا نصفه بالاختلال وعدم التوازن لأنه قام على تركيز الاستثمار في أكثر المناطق تأهيلاً لتوفير أكبر عائد مادي بأقل النفقات ... قاد هذا بدوره إلى

ثنائية عرجاء، اقليم واحد يستأثر بنصيب الأسد من الاستثمار وأقاليم عدة في التخوم النائية في الجنوب والشرق والغرب لا تلقى إلا الفتات»١

نجد أيضاً بدايات ملامح مشكلة الجنوب، فلم يشخص الدكتور المشكلة ابتدءاً من فترة عبود أو فترة مايو أو فترة الإنقاذ، وإن كانت هذه الأنظمة الثلاثة تتحمل قدراً من الأوزار بدرجات متفاوتة، ولكن نجد الدكتور يضع يده على بدايات ملامح المشكلة وتصدعات الثقة منذ الخمسينات في فترة الاستقلال، حيث أو ضح أن أول مسمار في نعش الجنوب كان هو تعديل-إلغاء الضمانات التي أعطاها المستعمر عبر دستور استانلي بيكر المؤقت للجنوبيين(٢)، والملوم هنا الحركة الوطنية التي قادت الاستقلال، كما انتقد أيضاً استئثار أهل الشمال في الديمقراطية الثالثة بالمناصب، ومشكلة حكومات البلاد المتتالية وذلك باسترضاءها للفئات الأحسن حالاً والأكثر ضجيجاً وتشويشاً على النظام الحاكم على حساب أهل الأقاليم النائية .

ثانياً: تخصيص النخبة بالنقد:

عندما يقول الدكتور منصور « النخبة السودانية» فهو يقصد النخبة بكافة اتجاهاتها السياسية وتبايناتها الايديولوجية، ويطل سؤال هاهنا لماذ تخصيص النخبة بالنقد؟ فيجيب الدكتور في بداية الجزء الأول من كتابه موضحاً: « كل الذي يعنينا في هذه الدراسة من أمر المثقفين أو المتعلمين أو النخبة أو سمهم ما شئت، هو أنهم الأقلية الاستراتيجية المؤثرة في المجتمع السوداني».(٣)

أبرز صفة نقدية يصف بها الدكتورالنخبة السودانية هي أنها واقعة في «أزمة رؤية قبل أن تكون أزمة حكم» ، والتي سماها غياب الرؤية الاستراتيجية لقضايا السودان، فقال أيضاً « لأجل هذا نتجه بالبحث حول التطور المضطرب للسياسة في السودان إلى تحليل دور هذه النخبة ومسؤوليتها عن الاختباط السياسي والتشوش الفكري والعربدة الاقتصادية التي عانت، وما زالت تعاني منها البلاد على اختلاف المنابت الفكرية لهؤلاء النخبويين».(٤)

كذلك يضيف الدكتور أيضاً صفة بارزة من صفات مرض النخبة السودانية وهي «تصدع الذات» الذي يقود بدوره إلى فجوة بين الفكر والممارسة. (٥). والحديث هنا عزيزي القاريء طويل وذو شجون، فتصدع الذات النخبوية وتشظيها بين الفكر والممارسة، بين الشعارات والأفعال على أرض الواقع لا زال يطل برأسه، كخصيصة واضحة من أسوأ خصائص النخبة حتى هذه اللحظة، ولعل من الأنسب هنا أن ننتقل إلى توضيح أكثر فيما يتعلق بهذه النقطة والتي أن أردنا الاستفادة منها في راهننا السياسي فالأفضل أن نسميها:

التناص بين اليوم والبارحة:

حديث الدكتور عن أدواء النخبة وتصدع الذات النخبوية، طويل ومفصل وسأخص هنا بالذكر نماذج سريعة علنا نجد فيها التشابه والتناص بين الماضي والحاضر عسى أن نعقلها فنكون من العالمين. هذه التشابهات نجدها في:

١/ تشخيص أزمة الجيل:

فنجد الدكتور يصف الجيل الذي قام بثورة أبريل ١٩٨٥ بما يمكن أن نسميه التيه السياسي-الفكري، فنجده يقول « إن محنة هذا الجيل تكمن في أنه تلفت

يمنة ويسرة فلم يجد في التنظيمات التقليدية ما يرضي طموحه، كما لم يجد في تنظيماته السياسية الحديثة غير التناقض الداخلي بين الشعار والممارسة، والتحالف والتدافع بين الطموح النهضوي والانصياع اللاعقلاني للقيم المتجذرة الفاسدة، وأسوأ القول والعمل ما ناقض بعضه بعضاً»(٦). ولعل من ما يبعث الأسى في النفس أن هذه الحالة بوسمها ورسمها يمكن أن نصف بها الجيل الذي قام بثورة ديسمبر، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في المجال السياسي السوداني ككل.

٢/ الدستور، الخدمة المدنية، المزايدة السياسية:

من أبرز السمات التي تشترك فيها الثورات عموماً، هي إفرازها لأجواء محتقنة مشوبة بالعاطفة الثورية، وهذا أمر مفهوم بالنسبة إلى العامة خلال الفعل الثوري، لكن أن تستمر بعض خصائص الفعل الثوري وتنتقل إلى المجال السياسي فهذا ما لا يستقيم معه الفعل السياسي، فنجد الدكتور منصور خالد في توضيح مهم يقول: « ...إن الغرغرة بالشعارات أو الفورة والهيجان، لا تقتلع القديم ولا تبني الجديد، ولهذا فلا غرو أن قاد فقدان المنهج والمعايير إلى بروز طائفة من نهازي الفرص لا دور لهم غير المزايدة بالشعارات حتى على أكثر الناس إيماناً بها، وأدى هذا بدوره إلى مزيد من التخليط في الأمور، اشتبهت معه الثورية بالسوقية، واختلطت فيه الديمقراطية بالديماجوجية أو الدهماوية» (٧)

قادت هذه الأنفاس الثورية والنزعة المزايداتية إن جاز التعبير، إلى إلقاء ظلال على الخدمة المدنية، ومؤسساتها فيرى الدكتور منصور خالد أن ثورة اكتوبر كانت أول من سنت سنة العبث بالخدمة المدنية وغيَّرت حيادها وبناءها على الكفاءة وحدها، فرفعت شعار»تطهير الخدمة المدنية» ، حيث أوضح ذلك بقوله : « لم يكن التطهير ضرورة يقتضيها تحسين وتجويد الأداء الوظيفي بل أصبح لزيما للوطنية»(٨) ، بمعنى لن تكتمل وطنية أي وزير على رأس وزارة ما لم يقم بعملية التطهير لكل ما هو سابق له بغض النظر عن كفاءته ونزاهته وأمانته، ألا يذكرك هذا عزيزي القاريء بشيء راهن؟.

طال تطهير الخدمة المدنية في عهد اكتوبر كل المؤسسات، عدا جامعة الخرطوم والقضاء، والتي وصفهما الدكتور منصور خالد ب»البقرتين المقدستين» ، ولكن مع مجيء مايو، طال التطهير حتى هاتين البقرتين المقدستين، جامعة الخرطوم والقضاء، وكل من شهد لهم المجتمع بالنزاهة والحياد وعدم الانتماء السياسي مثل البروفيسور عبد الله الطيب، وهنا من اللطائف التي يرويها دكتور منصور خالد، بعد أن تولى الدكتور منصور إدارة التعليم العالي، حيث قال: « دفعني ذلك يوم أن وليت رئاسة مجلس التعليم العالي، لأنتصف لعالم ظلمه أهله ومن هؤلاء بعض بنيه وصنائعه، ولم يكن الظلم الذي وقع على البروفيسور في أول عهد مايو هو أول ظلم حاق به، فقد تخطاه من قبل من هم دونه في العلم إلى موقع عالٍ كان الرجل به قمينا. لم يصمت البروفيسور على ما لحقه من ضيم –وقلما يصمت مثله عمن يستضيمه حقه- بل خرج على الناس بقصيدة يعبر بها خصومه ويزكي بها نفسه ويقول فيها(أنا الفتى والعبقري الأوحد)، كانت تلك عصماءه التي لو ظفر بها العبكري لحسبها واحدة من فرائد أبي الطيب المهملة»(٩) ، رحم الله الجميع.

أما فيما يتعلق بالدستور فقد استرسل الدكتور منصور في سرد مسيرته منذ الخمسينيات وحتى

دستور ١٩٧٣، وما رافق ذلك من مناقشات وتعديلات، ولعل دستور ٧٣ والذي ساهم دكتورمنصور في صياغته، هو ما رضي عنه الدكتور، ووصف المحاولات السابقة له بمعارك الاستئثار دوماً لقلة نشطة دون الآخرين، وهذي لعمري إحدى أمراض السياسة السودانية المزمنة.

٣/الارتداد على الشعارات:

انتقد الدكتور الفعل السياسي السوداني عموماً في ظاهرة الارتداد على الشعارات والتي لا زلنا نعايشها حتى اليوم، فنجد مثلاً في نقده للنخبة التي كانت تقود ثورة اكتوبر وما بعدها يقول: « كيف يستقيم لحزبٍ أن يعلن سياسته على الملأ بل يزايد على غيره على هذه السياسة في ساعات المد الثوري ثم يرتد عما أعلن وبشر به في لحظات انحسار ذلك المد، أو كيف يمكن لتلك الأحزاب وهؤلاء الزعماء الذين ينسخون في الغداة ما سجلوا في العشية من مباديء حالما لاح لهم أن في ذلك النسخ والتبديل ما يمكنهم من البقاء في موقع السلطة، استنكار ما نقول به ويقول به الكثيرون أن الحكم عن هؤلاء القوم أصبح غاية في ذاته، وما المباديء، والبرامج والخطط إلا ذرائع»(١٠) ، والحديث هنا ذو شجون، وفي تقديري الشخصي أن هذه الموجة الانتهازية من جعل الحكم غاية في ذاته بلغت ذروتها في حاضر أيامنا، حتى أننا نرى التعريف الأكثر شيوعاً للسياسة أنها» فن الممكن»، وأن الوظيفة الرئيسية للحزب السياسي هي « الوصول إلى السلطة»، كل ذلك جعل موجة الميكافيلية السياسية في ذروتها في هذه الفترة، وإذا بدأنا بتعداد كم الرايات التي رفعتها القوى السياسية المتصدرة لثورة ديسمبر ٢٠١٨ ، والتي نكستها واحدة تلو أخرى لن ننتهي، وهذا أمر بات واضحاً ومشاهداً لدرجة مخجلة، فهذا درس تاريخي لا يريد ساستنا تعلمه، ولا يتوبون ولا هم يذَّكرون.

ثالثاً: التجاوزوالخروج عن الثنائيات الكلاسيكية:

في تقديري أن من أبرز ما يميز فكر الدكتور منصور خالد السياسي وتجربته الحركية، هي تجاوزه للثنائيات الكلاسيكية المعتادة والشائعة في الفضاء السياسي، وسواء اختلفنا أو اتفقنا مع هذا التجاوز كله أو جزء منه فهو أمر ماثل يمكن ملاحظته ببعض النظر والاستقراء، ولعل أبرز ما ساعد الدكتور في هذا التجاوز للثنائيات الكلاسيكية هي عدم انتمائه لأي من التيارات سواء اليمين أو اليسار، وهذا لا يعني بالضرورة مدح هذه الصفة بقدر ما هو تحليل لما قاد الدكتور لهذا التجاوز، ولا يعني أيضاً خلو الدكتور من الايديولوجيا بقدر ما هو إشارة إلى الصبغة الايدلويوجية (العملية) التي كانت تصبغه، فنجده في بداية حياته السياسية يميل إلى ما يعرف في الأدبيات الماركسية بال«اشتراكية العلمية» ، ولاحقا نجده يميل إلى الاتجاه الليبرالي العملي وليس الايدلويوجي وله في ذلك نقد واقتباس نأتيه في مظانه.

عموماً يمكننا أن نلخص هذه الثنائيات في:

أ/ الرجعية-التقدمية :

نجد الدكتور هنا يخرج عن التقسيم الكلاسيكي الذي كان شائعاً في فترة ما بعد اكتوبر وخلال فترة مايو، وهو تصنيف الرجعي والتقدمي، والذي كان معياراً لتقسيم الناس في فترة من الفترات، فنجده يقول:» المحافظة ليست رديفاً للرجعية، كما هي ليست بنقيض للتقدمية، فإن كان نقيض التقدمية هو الرجعية فان نقيض المحافظة هو الراديكالية ،

ولا نحسب أن كل راديكالية عمل تقدمي»(١١) ، وهذه التقسيمات والفروقات لا تستبين للناس خلال غمرة الفعل السياسي.

ب/ المدنية-العسكرية:

يخرج الدكتورهنا عن ثنائية شائعة معتادة، كثيراً ما يتم الاستناد عليها في قراءة التاريخ السوداني، فهناك من يقرؤه على أنه خطيئة عسكرية تامة، وهناك من يقرؤه على أنه عبث سياسي تام، وأن السودان لا ينفع معه إلا «عسكري ود حلال» ، كما نجد أيضاً هناك من يمتدح المدنية مدحاً يجعله يتغاضى عن فداحة أخطائها التي تكون جسيمة مقارنة بأي حكم آخر، فنجد الدكتور منصور خالد يتجاوزكل هذا الجدل، بذكاء ورشاقة قائلاً: « أهل السودان، لم يقبلوا عبود حباً في عسكريته، ولكن بغضاً في ما كانوا يشهدون ويلمسون من عبث المدنيين» (١٢). وقال في موضع آخر « إن الجيوش عندنا شبت على عادة سيئة ولم تفطم منها بعد، وهي عادة الانقلابات العسكرية» فكان ينتقد كلا الطرفين ويرى أن مخرج البلاد في ما أسماه بالتركيز على «جوهر الحكم»، هل هذا يعني تزهيده في الحكم المدني وكونه شرطاً للديمقراطية؟ لا، ولكن له في ذلك تفصيل واسترسال ليس هذا مقامه.

ج/ اليمين واليسار:

في أحد اللقاءات التي أجرتها قناة الجزيرة مع الدكتور منصور خالد سأله المذيع هل أنت من اليمين أم اليسار فأجاب « أنا فوقهما « (١٣)... ما أكثر المواضع التي كان ينتقد فيها الدكتور منصور اليمين واليسار، وحتى الليبرالية التي إليها ينزع ويميل، انتقد منها أشكالاً عديدة، وكان صاحب صداقات مع عديد من الشخصيات من كل الاتجاهات، كما لم يكن للدكتور رغم اتجاهه العلماني الواضح، مشكلة مع أن تكتب اللغة العربية كلغة رسمية في دستور ٧٣، ولم يكن له مشكلة مع دور للدين في المجتمع وهو ما صرَّح به وقيَّده بتقييدات وتفصيلات معينة. (١٤)

د/ الحقوق المدنية-الحقوق الطبيعية:

للدكتور أيضاً نظرة مميزة لمشكلات السودان، فهو يرى أنها مشكلات بقاء أكثر منها مشكلات نماء(١٥)، وينتقد بناء على ذلك الطموحات النخبوية فيما يسميها برغائب النخبة، يعني النخبة التي كانت تقود العملية السياسية بعد ثورة أكتوبر وصياغتهم لمطالب تعبر عن هموم ورغائب النخب بدلاً عن ما أسماها بقضايا الحكم الجوهرية، وهذه النظرة المميزة عند الدكتور نجد أننا في مسيس الحاجة لها في راهننا السياسي الذي تتجاذبه الرغائب الفئوية والايدولوجية للنخب المتصدرة المجال السياسي، وهنا اقتباس ما قاله الدكتور في هذا الشأن :

«السودان يرقد اليوم في غرفة العناية الفائقة، لهذا فان دور أي حاكم يتصدى لعلاجه هو في البدء انقاذه في معركة الوجود والبقاء، وأول ما يصنعه المنقذون هو ايقاف النزيف وهذا من بديهيات الاسعافات الأولية»(١٦) .

وتقريباً كانت هذه الرؤية هي الخيط الناظم لكل مواقف الدكتور في فهم مشكلات السودان. فنجده يفرق بين الحقوق المدنية والحقوق الطبيعية، وأن السودان لا زال في مرحلة الحقوق الطبيعية، وهذا ليس تقليلاً من شأن الحقوق الأخرى ولكن ترتيباً للأولويات، فلم يسجنه رحمه الله هذا الفصام النكد والتقسيم الثنائي بين الحقوق ولكنه رغم علمانيته لم يجد غضاضة في ترتيب الأولويات القصوى للمواطن على حساب الأشواق الايديولوجية.

هـ/ الانتماء التام-الفجور في الخصومة:

كما أو ضحنا لم يكن للدكتور انتماء إلى فصيل سياسي –باستثناء الحركة الشعبية في أواخر حياته السياسية- فنجده لاذعَ النقد لكل التيارات مع ذلك يصاحب قلمه الإنصاف وإحقاق الحق، وهذه لعمري فضيلة غائبة في الساحة السياسية السودانية، ورغم الخصومة السياسية والاختلاف الفكري الشاسع بينه وبين الدكتور الترابي، نجده ينصفه بوصف عمله في لجنة إعادة النظر في القوانين بأنه « لعب دوراً هاماً في هذا، بل أسهم بفكره وقلمه في صوغ الموجهات التي تضبط عمل اللجنة ... ويرى المرء في هذه الموجهات محاو لة مستنير للتوفيق بين أحكام الشرع وضرورات الحياة «،(١٧). فلا نلمس ما يجري هذه الأيام من الفجور في الخصومة بين الغرماء السياسيين واستخدام كافة الأساليب للشجب والانتقاص.

ختاماً:

هذه نقاط عامة وهي ما تيسر إيراده، من سيرة الدكتور منصور خالد عليه رحمة الله، على ما فيها من العجالة والاختزال، عسى أن ينتفع بها المهتمون في الفضاء العام، فتراث الرجل مهم للراهن السياسي، وقراءة التاريخ هي الركن الركين لذلك، وأختم بقول الدكتور منصور خالد:

« من بين محن أهل الحكم في السودان، أن أكثرهم لا يُعنَى بالقراءة، ومن يقرأ منهم لا يفعل هذا إلا بنصف عين حتى لا يجيئه ما لا يسره»

رحم الله الدكتور منصور خالد رحمة واسعة، وبلغ بلادنا الخير والرفاه.

المراجع

(النخبة السودانية وادامان الفشل الجزء الأول، الثاني)

١/ ج٢، ص٤١٣

٢/ ج١، ص١٧٥.

٣/ ج١،ص١٥.

٤/ ج١، ص١٧

٥/ ج١، ص١٧.

٦/ ج١،ص٤٤

٧/ ج١،ص٤٠.

٨/ ج١، ص١٢٤، ١٢٦

٩/ ج١، ص٤٦١ .

١٠/ ج١، ص٩٩.

١١/ ج١، ص٣٨ .

١٢/ ج١، ص٨٥.

١٣/ برنامج المقابلة، قناة الجزيرة، الجزء الأول.

١٤/ ج١، ص٤٤٦.

١٥/ ج٢، ص٣٨٠.

١٦/ ج٢، ص٤١٣.

١٧/ ج١ ص٥٤٢